

حول ارتفاع أسعار الغذاء

تقرير صادر عن مركز السياسة التقدمية



مركز السياسة التقدمية، واشنطن

4 يونيو 2008

Five Countries Have Cut Off Rice Exports This Year
Progressive Policy Institute

ترجمة: علي الحارس

السعر العالمي لمادة الرز (مايو 2005): 300 دولار للطن الواحد

السعر العالمي لمادة الرز (مايو 2008): 900 دولار للطن الواحد

بينما تتواصل جلسات مؤتمر الأمن الغذائي الذي تعقده الأمم المتحدة في روما، يشير مؤشر السلع الزراعية إلى أن أسعار الغذاء الإجمالية ارتفعت بنسبة 120% منذ عام 2002. وكان الارتفاع الحاد في أسعار الرز أعلى القمم في الرسم البياني للمؤشر. حيث ارتفع سعر تصدير الرز من منشئه في تايلاند من 300 دولار للطن عام 2006 إلى 400 دولار في يناير من عام 2008، ليصل إلى حوالي 900 دولار في مايو من العام ذاته. وفي المجال ذاته، أوردت

حول ارتفاع أسعار الغذاء

صحيفة (يو اس ايه توداي) خبرا مفاده أن سعر صحن الرز في هايتي ارتفع من 27 سنت في يناير من عام 2008، ليصل إلى حوالي 67 سنت في مايو من العام ذاته. إن هذه الزيادة في الأسعار لا تعكس نقصا في كميات الرز، إذ بلغ الإنتاج العالمي رقما قياسيا عام 2007 بواقع 652 مليون طن. كذلك بلغ التصدير العالمي رقما قياسيا في العام ذاته بواقع 31 مليون طن. إذن، لماذا أصبح الرز على هذا المستوى من الغلاء؟ لقد صدر تقرير مشترك عن منظمة الغذاء والزراعة (FAO) ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) يقترح خمسة أسباب بنيوية تقف خلف ارتفاع أسعار الرز. الاثنان الأولان منها مؤقتان والباقي يبدو أنه سيستمر وهذه الأسباب هي:

1. المحصول السيئ في كندا وأستراليا عام 2007.
2. انخفاض سعر صرف الدولار بالنسبة للسلع المسعرة بالدولار الأمريكي.
3. ارتفاع أسعار الوقود والسماد.
4. الطلب المتزايد من شعوب أكثر ثروة في الصين والهند.
5. تحويل الذرة في أمريكا إلى وقود حيوي.

ومع ذلك، ليست تلك المسائل الكبيرة والعميقة هي العوامل الوحيدة المؤثرة. فالرز بالخصوص تعرض إلى حالة ذعر تجاري: إذ حدث في الفترة ما بين فبراير وأبريل 2008 أن أقدمت 10 من الدول ذات التصدير المتوسط للرز على حظر تصدير المنتجات الزراعية أو فرض ضرائب باهظة عليها. أملا منها في إبقاء الغذاء داخل البلاد والتخلص من الاضطرابات الشعبية الناتجة عن أزمة الرز والتوتر السياسي. وقامت كمبوديا وفيتنام والهند واندونيسيا ومصر بالحد من صادرات الرز؛ كما حظرت مالاوي صادرات الذرة، ومنعت غينيا تصدير كافة أنواع المنتجات الزراعية، وفرضت الأرجنتين ضرائب على صادرات القمح والصويا، وفعلت روسيا وكازخستان مثل ذلك حين فرضت ضرائب على صادرات القمح.

حول ارتفاع أسعار الغذاء

ولمن يهمهم المقارنة التاريخية، فإن الدورة التي نمر بها نموذج مصغر لحرب التعرّفة التي نشأت بعد حالة الكساد في ثلاثينات القرن الماضي. (حيث قامت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والمانيا والصين واليابان ودول أخرى برفع التعرّفة في الفترة (1930-1932) للوقاية من المنافسة في الاستيراد. لكن الكساد تفاقم في جميع تلك الدول برغم ذلك). وانعكست على الدورة الزراعية لهذا العام آثار السياسة المعاكسة (تحديد التصدير بدلا من حظر الاستيراد) ولكن النتائج النهائية كانت مماثلة لما حدث سابقا.

وبوضع القضية في إطارها الإنساني نرى هذه النتيجة شديدة الوضوح. وبالأخص في ما يتعلق بالأسر الفقيرة. فالأسرة الأمريكية التي لا يتواجد فيها إلا أحد الوالدين، وبحسب مكتب الإحصاءات العمالية، تنفق حوالي (7/1) من ميزانيتها السنوية على الطعام. وإذا تضاعفت الأسعار، فستبدأ هذه الأسرة بإلغاء عادة الذهاب إلى السينما والمطعم، وسرعان ما ستصل إلى الامتناع عن شراء ملابس جديدة وهكذا دواليك. أما خارج أمريكا فالعواقب أسوأ. وبحسب منظمة الغذاء والزراعة (FAO)، ينفق الهاييتيون 52% من دخلهم على الطعام، وبعبارة أكثر واقعية: يحصل العامل في المصانع الهاييتية على 5 دولارات في اليوم تقريبا، وبما أن نصف دخله يذهب إلى الطعام، فهو يستطيع شراء 9 صحنون من الرز بقيمة 27 سنت للصحون الواحد، أما إذا بلغ سعر الصحن الواحد 67 سنت فهذا يعني أن راتبه اليومي بأكمله لن يشتري له سوى سبعة صحنون من الرز. وكذلك الحال في باقي أنحاء العالم: ففي بنغلادش تصرف 65% من ميزانية المنزل لشراء الطعام، وفي الهند 33%، وفي الأردن والسنغال 40%، وفي غواتيمالا 39%، وبولندا 30%، والصين 28%، وجنوب افريقيا 21%.